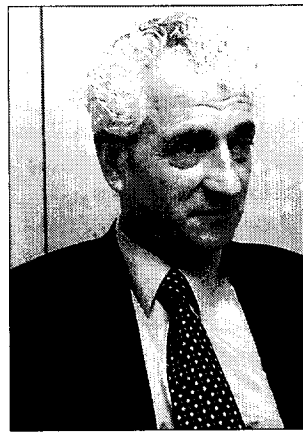


مدير البرامج العالمية في البنك الدولي يتابع مؤتمر دعم لبنان

كوفمان لـ "النهار": الإصلاح يستوجب قراراً سياسياً وغياب الشفافية ينال من مسيرة الديمقراطية

الواقع المحلي على قرار مد يد العون للبنان. يقول: "هل يفترض ان يكون البلد طموحا ام يقرر البقاء بين الضوعين الاصفر والبرتقالي؟ المسألة تتعلق بتأثيرات الفساد على مسيرة الإصلاحات لان المطلوب اجراءات من شأنها ان تعزز الشفافية، ولا سيما ان غيابها قد ينال من صدقية المسيرة الديمقراطية بالنسبة الى الناس".



كوفمان يتحدث الى "النهار".

(ساكو بكاربان)

ديكتاتورية وفساد
اذا كان "الخبر السيئ" عنوانه ان العالم ككل لم يشهد تطورا كبيرا على مستوى مكافحة الفساد والحكم الصالح، فان "النبا السار" هو ان هذا التطور الطفيف يخفي وراءه بعض التحسن تمكن عدد من البلدان من تحقيقه على غرار دول في اوربا الشرقية، كسلوفينيا، والمجر، او تشيلي في اميركا اللاتينية. اما دول الشرق الاوسط ككل، فتبدو في وضع مختلف يختصره مدير "البرامج العالمية والحكم" بوصف لا يبدو بعيدا عن تشخيص الواقع اللبناني: "لا تعاني ازمتات، لكن واقعها ليس مرضيا في ظل "عالم متعولم" معظمها ما زال في النصف السفلي من الترتيب العالمي".

ويقود هذا الوضع الى اثاره العلاقة بين الانظمة القائمة في هذا الجزء من العالم والقدرة على تحقيق اصلاحات تعزز الشفافية وتحد من الارتكابات الفاسدة، وهي نقطة تدفع المسؤول الدولي الى تكرار ما طالب به اسلافة: "المطلوب قيام آلية للمساءلة داخليا، اي في البلد نفسه، من خلال المجتمع المدني والنقطاع الخاص والاعلام. فثمة توجه واضح لدى الحكم الديكتاتوري او التوتاليتاري بان يكون اقل شفافية وقل ميلا نحو الحريات. ينبغي لدول المنطقة وقياداتها ان تتولى

اوجهه ووسائله حاضرا". وعدم اكتمال التقرير المرتقب لا يعني ان كوفمان لم يكون انطباعا اوليا عن الواقع المحلي يلخصه بالقول: "تكتسب المسألة هنا جوانب مختلفة والمطلوب حوار متكامل بين المجموعات المتعددة للتوصل الى تفاهم".

في خطوة اولى، يتحدث مدير البرامج العالمية والحكم في البنك الدولي والذي زار "النهار" يرافقه الخبير في البنك الدولي شارل عدوان، عن مساعدة محددة يمكن الشروع فيها

في احدى المؤسسات عبر "مشروع - نموذج". غير ان هذا الطرح لا يثنيه عن التشديد على أهمية درس الواقع في شكل عام لجهة التشريعات والانظمة وآليات التوريد والموازنة العامة والنفقات. ويقوده كل ذلك الى ترداد ثابتة قد تحمل في طياتها ردا غير مباشر على تساؤلات اثرت عن "ثمن" الدعم الدولي، مؤداه: "اذا كان البلد او القيادة السياسية غير مهياين للإصلاحات فمن الافضل ان يوضح ذلك بدل ادعاء العكس، ولا يمكن ان تتخذ الدولة او القيادة قرارات لان الجهات المانحة تطالبها بذلك، او بهدف الحصول على اموال ومشاريع مساعدات وحسب".

في قراءة للمؤشر العالمي للفساد والحكم الصالح، وبعد تفصيل لمؤشرات الشرق الاوسط، يتبين ان موقع لبنان قريب الى ما نسميه الضوء الاصفر. بمعنى آخر، يحتل مركزا وسطا في الترتيب الدولي. لكن ذلك لا يحول وفقا لكوفمان، دون التساؤل الآتي: هل يفترض ان نكون راضين لمجرد ان ترتيبنا ليس في المرتبة الأدنى؟ وما هي تاليا الوسائل التي يمكن اتباعها للتقدم؟. تساؤل آخر يسوقه المسؤول الدولي في معرض رده على سؤال عن مدى انعكاس

كتبت ريتا صفيير:

"اذا كان لبنان يرغب في الشروع في اصلاحات، فيفترض بالمسؤولين تحديد الاولويات والامكانات انطلاقا مما يلائم التجربة اللبنانية. وتحديد هذه الاولويات يحتم توافر قرار سياسي وشجاعة للبدء بهذه الخطوات، على ان يحصن هذا القرار التزام يترجم تدابير تؤدي بقوة الى نتيجة وتعطي ثمارها".

تلك خلاصة، ضمن مجموعة خلاصات، يسوقها مدير البرامج العالمية والحكم في البنك الدولي دانيال كوفمان الذي زار لبنان الاسبوع الماضي، في اطار متابعة اللقاءات التي عقدها رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة والوفد المرافق في العاصمة الاميركية، تمهيدا لانعقاد مؤتمر مساعدة لبنان الشهر المقبل. طبعاً، لا يحمل هذا الاستنتاج، جديداً، ولا سيما ان توصيات المؤسسات المالية والجهات المانحة حفلت على امتداد الاعوام الماضية، بنصائح مماثلة. الا ان تزامنها مع تغيرات سياسية واقليمية هذه المرة، من شأنه ان يعزز فرص بلورتها.

"من الافضل ان يقوم اللبنانيون بهذه الخطوات وليس جهات خارجية تتلخص مهمتها عموماً، باسداء نصائح واستشارات، وتقديم خبرات تقنية ومساندة بقدر ما يبدو القرار السياسي في البلد مهياً لها". هذا الرأي وغيره سمعه وزير المال جهاد ازعور من المسؤول الدولي في لقاء جمعتهما اخيراً، قبل ان يعود كوفمان الى واشنطن، بعد محطات في عواصم افريقية للاطلاع على مشاريع ينفذها البنك الدولي فيها.

ويعود المسؤول الدولي الى مركز القرار تمهيدا لاعداد تقرير عن التجربة اللبنانية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الصالح، بعد "جلسة حوار ومناقشة" كما يسميها مع ازعور الذي بدا مهتما بالاطلاع على تجارب دول على هذه المستويات: "كانت مناقشات ضمن هذه العناوين وستتواصل خلال الاسبوع المقبلة. نحن واثقون ان ثمة تعاونا سيبلور مع لبنان، ولو انه من المبكر تحديد

بنفسها تنفيذ اصلاحات ديمقراطية". ويستعيد كوفمان في هذا الاطار دراسات بيّنت ترابطا عضويا بين مكافحة الفساد او الحد منه وتعزيز الحريات العامة وحرية الاعلام والمساءلة الديمقراطية، واجراء انتخابات حرة. ويراجع مقتطفات من محاضرة القاها في الجامعة الاميركية في بيروت تحدث فيها عن ان الحكومة التي تطور الحكم فيها من المستوى المتدني الى المستوى المتوسط من شأنها ان تضاعف ثلاث مرات الدخل الفردي على المدى الطويل، والحد من الامية ومن نسبة الوفيات لدى الاولاد. وفي التقديرات ان مجموع حجم العمليات عالميا التي يشوبها الفساد يقارب تريليون دولار. والاسوأ من ذلك ان مشاريع المساعدات تقع غالباً في شرك الفساد.

صفقات وارتدادات

ثمة صفقات هزت الدول الغربية واخرى وصلت ارتداداتها الى قلب "الديمقراطيات الحديثة" في المنطقة قد لا تشكل فضيحة صفقات الاسلحة في وزارة الدفاع العراقية والتي تراكمت مع كلام عن اهدار مليار دولار آخرها. الا يخشى عواقبها على "النماذج" التي تسعى الدول المتطورة الى نشرها في المنطقة؟

"المطلوب اثنان لرقص التانغو"، يستعيد كوفمان المثل الشهير للدلالة على التعاون المشترك المرتجى واهمية توحيد الجهود، "فالمسؤولية ليست منوطة بدول غنية او فقيرة او بقطاع عام او خاص وحدهما".

اكثر من ذلك، يستذكر تجارب مرت بها تشيلي، البلد الذي يتحدر منه، لتبيان طريقة تحرك الدولة او النظام عقب بروز فضيحة للحد من عواقبها: "حصلت مخالفة لان نائباً دفع 20 الف دولار رشوة. فتحوّلت القضية فضيحة لم تحد عواقبها الا بعد اجراء تعديلات واصلاحات".

ويختم: "اذا كانت اقتصادات الدول المتطورة تتحمل فضائح، فهل تقوى اقتصادات الدول الفقيرة على امور مماثلة؟".